المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية
قسم علم النفس

أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدي عينة من المودعين في سجن محافظة جده

إعداد
احمد بن موسى محمد حنتول

إشراف
الدكتور حسين بن حسن عبد الفتاح الغامدي

بحث مقدم لقسم علم النفس، كلية التربية جامعة أم القري متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم نفس النمو، الفصل الأول ١٤٢٥هـ

الفـصـل الأول

المدخل إلى البحث

مقدمة

مشكلة البحث وتساؤلاته

مصطلحات البحث الإجرائية

أهمية واهداف البحث

حدود البحث

مدخل إلى البحث

مقدمة

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع من حيث عاداته وتقاليده ومتغيراته الاقتصادية والسياسية التي يمر بها، إذ أن الجريمة تتطور وفقاً للظروف المتغيرة، وقد تتجاوز سرعتها في التغير حركة المجتمع، وخاصة في عالمنا المعاصر الذي أصبحت فيه المجتمعات مفتوحة على مسارات متعددة وواسعة، بحيث تتعرض لمؤثرات لا تحدها حدود. فالجريمة من خلال ذلك يمكن النظر إليها كظاهرة اجتماعية توجد في كل المجتمعات البشرية، رغم تباين ثقافاتها، وبنياتها الاجتماعية، ودرجة نموها، وتقدمها الاقتصادي، أي أن الجريمة موجودة في كل مجتمع وأن اختلفت ملامحها و أنواعها و أسبابها من مجتمع لآخر، ومتداخلة وظيفياً مع باقي الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والبيولوجية والسيكولوجية و البيئية في المجتمع (Adller et al., 1991 : 15).

تشير اتجاهات الجريمة حسب تقرير الأمم المتحدة إلى أن هنالك زيادة عامة في معدل الجريمة في دول العالم يزيد بشكل كبير حتى مع افتراض أن معدل نمو السكان في العالم لن يتغير جذرياً، وان زيادة معدل نمو السكان بشكل أسرع قد يؤدى إلى ارتفاع معدل الجريمة اكثر مما كان عليه في عام ٢٠٠٠ م وما بعده، فمجموع الجرائم المبلغ عنها يزداد بمتوسط عالمي يبلغ ٥٪ كل عام (محسن، ١٩٩٩ : ٢٢). لقد زادت معدلات الجريمة والانحراف خلال الثلاثين عاماً الماضية منذ عام ١٩٦٧م زيادة كبيرة غير مسبوقة، كما زادت في الدول الصناعية ما بين٣٠٠٪ - ٤٠٠٪، كما زادت تكاليف الجريمة، فأصبحت باهظة سواء في الجانب البشرى أو الاقتصادي (Waller, 1997). وفى ذلك فقد تم أجراء استطلاعاً على رأى ١٣٥ عمدة مدينة في كل قارات العالم قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme, 1994)، وقد اتضح منه وقوع الجريمة والانحراف في المرتبة الرابعة بين المشاكل الخطيرة التي تواجه المدن العالمية التي تم فيها الاستفتاء على العمد بهذه المدن (Dnziger, 1998 : 28).

كما تشير الإحصائيات إلى انه يوجد في السجون الأمريكية ١,٥ مليون سجين بالإضافة إلى ٣,٦ مليون شخص من الموضوعين تحت المراقبة القضائية أو الإفراج العسكري. أي أن هناك خمسة ملايين من المجرمين، وهو ما يعادل ٣٪ من السكان البالغين في الولايات المتحدة الأمريكية الموضوعين تحت العدالة الجنائية الأمريكية (Dnziger, 1998 : 29).

ومن الإحصاءات المنشورة حديثاً بلغ المتوسط العام لمعدلات الجريمة في المجتمع العربي ٤٠٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٣ م وكان أكثر الأنماط شيوعاً من الجرائم الخطرة هي الجرائم ضد الممتلكات حيث بلغ معدلها ١١١,٦ جريمة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، يليها جرائم التعدي على الإنسان بمعدل ٩٢,٢، ثم الجرائم المالية بمعدل ٧١,٢، والجرائم المنظمة بمعدل ٥٠,٠، ومن المتوقع أن يزيد حجم الجريمة في الوطن العربي في عام ٢٠٠٠ وما بعده بنسبة ٣٤٪ مقارنة بعام ١٩٩٣، حيث يتوقع زيادة جرائم التعدي على الإنسان بنسبة ٢٠٪، وجرائم التعدي على الممتلكات بنسبة ٣٤٪، والجرائم المالية بنسبة ٣٨٪، والجرائم المنظمة بنسبة ٣١٪ (البداينة، ١٩٩٩).

وتعد المملكة العربية السعودية واحدة من هذه المجتمعات التي بذلت كل ما في وسعها لمكافحة الجريمة ومواجهة أخطارها حتى يسعد الإنسان في بلد آمن، إذ أشارت إحصاءات وزارة الداخلية لعام ١٤٢١ إلى تسجيل ١٤٩٧ حادثة قتل واعتداء على النفس بنسبة ٩,٦٪ و ١٠٤٨ متهماً من السعوديين و ٤٤٩ متهماً من الأجانب، في حين بلغت جرائم السرقة ٢٥٨٢ بنسبة ١٦,٥٪ وعدد من المتهمين بلغ ١١٩٥ من السعوديين وعدد ١٣٨٧ من الأجانب، وقد سجلت جرائم المخدرات ٣٨٢٧ بنسبة ٢٤,٥٪ وعدد من المتهمين من السعوديين ٢٢٣٨ وعدد من الأجانب بلغ ١٥٨٩، وقد سجلت جرائم الجنس ١٩٣٨ وعدد من المتهمين السعوديين بلغ ٨٣٣، وبلغ عدد الأجانب ١١٠٥ وبلغت نسبة هذه الجريمة ١٢,٤٪ في حين سجلت جريمة الرشوة ٢٥٠٤ بنسبة ١٦,١٪ وعدد من المتهمين السعوديين ٧٣٦ وعدد من الأجانب ١٧٦٨ (وزارة الداخلية، ١٤٢١). .وان دل شئ على خطورة هذه الظاهرة فليس هنالك ما هو اكثر دلالة من الدراسات التي أجريت في هذا المجال مستشعرة خطورتها، محاولة الكشف والفهم وإيجاد العلاج المناسب لهذه الظاهرة. فعلى المستوى العالمي (fruedy 1994؛ krheger 1994؛ Osun and Luna 1993 ؛ Leblanc 1989). وعلى الصعيد العربي (أبو شهبه، ١٩٩٢؛ أحمد، ١٩٩١ ؛ محمد، ١٩٨٩). ومن الدراسات المحلية (السعيد، ١٩٩٢؛ الجودي، ١٩٨٧؛ الغامدي، ١٩٨٤).

وانطلاقاً مما أشار إليه (١٩٩٩) Krueger إلى أنه من الممكن أن نحقق مزيداً من التقدم في فهم السلوك الإجرامي وذلك من خلال البحوث التي تدرس العلاقة بين الانحراف والشخصية في سياق نمو الفرد.

وتعد دراسة الجريمة في مرحلة الرشد ذو أهمية بالغة لكون الفرد في هذه المرحلة مسئولا كامل المسئولية عن نفسه وتصرفاته وسلوكه، ولكونه الفرد الفعال في المجتمع، فما يصدر عنه من انحراف فإنه يؤثر سلباً على المجتمع سواء على الصعيد النفسي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي. ولذلك فقد قام الباحث بأجراء الدراسة العلمية في محاولة للكشف عن العلاقة بين

أنماط السلوك الإجرامي ممثلة في (القتل، السرقة، الرشوة، الجنس، والمخدرات) وبعض السمات الشخصية والتي شملت (السيكوباتية، العدوانية، السيطرة، وقوة الأنا) لدي عينة من المجرمين في مرحلة الرشد المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال المقارنة بين المجرمين من هذه الفئات في هذه الخصائص وأيضا من خلال معرفة العلاقة بين هذه السمات لديهم.